المسلمة ان وجود الصفة في نفسها هو وجودها للموصوف بها بعينه فاذن يكون لمثل هذا الامر
وجود عيني فيكون من قبيل الاعراض الموجودة في الخارج والعقل يتأبى عن عد هذا المفهوم وامثاله
من الموجودات العينية فضلا عن جعله من الاعراض والجواب يستفاد مما سبق من الفرق بين معنى الوجود الرابطي
وان احدهما وهو الوجود الذي في الهليات المركبة غير الاخر وهو وجود الاعراض والصور الحالة في ان
قولنا وجود ج مثلا هو بعينه وجوده لب معناه غير معنى قولنا وجود ج في نفسه هو انه موجود لب وان ج
في الاول لابد وان يكون من الامور الموجودة في نفسها لا بالعرض بخلاف الثاني ومن لم يحصل الفرق
بين المعنيين تحير بل ربما سلم الفساد اللازم والتزم ومن تحقق الامر تعرف انه قد يكون الشيء
ممتنع الوجود في نفسه بحسب الاعيان ممكن الوجود الرابطي بالقياس الى الغير ومن ههنا ينحل الشبهة
التي اوردها طائفة من اهل الشغب والجدال على المحصلين من الفلاسفة العظام وهي انه اذا لم يكن
للامكان صورة في الاعيان لم يكن الممكن ممكنا الا في الاذهان وفي اعتبار العقل فقط لا في الاعيان
فيلزم ان يكون الممكن في الخارج اما ممتنعا او واجبا فيلزم خروج شيء عن المنفصلة الحقيقية وذلك
ان ندفعها بما فصلنا انه لا يلزم من صدق الحكم على الشيء بمفهوم بحسب الاعيان ان يكون ذلك المفهوم
واقعا في الاعيان وكيف يجري هذا الاحتجاج في الامتناع وليس لامتناع الممتنع صورة في الاعيان فالحق
ما ذكرناه **مصالحة اتفاقية** في ان ما اشتهر من الحكماء المشائين اتباع المعلم الاول الحكم بوجود هذه المعاني
العامية كالوجوب والامكان والعلية والتقدم ونظائرها انهم يخالفون الاقدمين من حكماء الفرس
حيث قالوا بان وجود نحو هذه المعاني انما هو بملاحظة العقل واعتباره فمنشأ ذلك ما حققناه ففي
التحقيق عند التفتيش لا تخالف بين الرايين ولا مناقضة بين القولين فان وجودها في الخارج

عبارة

١١٤

عبارة عن اتصاف الموجودات العينية بها بحسب الاعيان وقد دريت ان الوجود الرابطي في الهلية المركبة
الخارجية لا ينافي الامتناع الخارجي للمحمول فضلا عما ذكرنا يحمل كلام ارسطو واتباعه فلا يرد عليهم تشنيعات
المتاخرين سيما الشيخ المتاله صاحب الاشراق وبما حققنا تكشف لك ضعف ما وقع التمسك به في
المسطورات الكلامية من ان عدم الفرق بين نفي الامكان والامكان المنفي وهما مفاد لا امكان له
امكانه لا يوجب كون الامكان ثبوتيا وان كل عدم فانه يتعرف ويتحقق بالوجود فما يكون له عدم يكون له
ثبوت وما له ثبوت فهو ثابت فانه ان عنى به اثبات ان الامكان من الموجودات العينية فالكذب فيه
ظاهر وان عنى انه ليس من الاعدام بل من المحمولات العقلية على الماهيات العقلية والعينية فذلك هو المرام
عند المحصلين من الحكماء العظام ومعنى امكانه لا سلب الوجود العيني عن مفهوم الامكان ومعنى لا امكان له عدم
صدق الامكان عليه كما في سائر الطبايع الذهنية التي هي اوصاف الاشياء ولا يحمل عليها الوجود في الاعيان
وعدم حمل الوجود على شيء لا ينافي حمله على الاشياء العينية وصدقه عليها وهذا احد معنى الوجود الرابطي
واما التعريف بالوجود فانما يلزم في العدم بكونه سلب الوجود لا في مطلق السلوب للاشياء فان من
السلب سلب لطبيعة العدم فضلا عن طبيعة اخرى نعم لا يكون المسلوب سلبا لسلبه فيكون ثبوتا اضافيا
وهو المعتبر في تحديد السلب بهذه الطبيعة الاطلاقية كما في الشفاء ان الثبوت واعني به الاضافي المطلق
اعم من ان يكون حقيقيا في نفسه او بالاضافة فقط يقع جزءا من بيان السلب لا انه موجود في السلب كما
اليه اتباع المشائين من مفسري كلام ارسطاطاليس ان المسلوب يستحيل ان يوجد مع سلبه ومن
قال ان البصر جزء من العمى لان الاعدام تعرف بملكاتها ليس يعني به ان البصر موجود مع العمى بل يريد ان
العمى لا يمكن ان تحد الا بان يضاف السلب الى البصر في حده فيكون البصر جزءا من البيان لا من نفس العمى

Copyright © King Saud University